أنباء سورية

مجلس الرقة ينفي خروج أي من المقاتلين الأجانب

الرقة خالية من المدنيين و«التحالف» يخيّر بقايا «داعش»: الاستسلام أو القتل

الفارون من معارك دير الزور ينتظرون للحصول على المياه في بلدة العريشة بمحافظة الحسكة (ا.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: وصلت معركة الرقة خواتيمها على ما يبدو، بعد خروج ما يزيد على 3 آلاف مدني كانوا محاصرين فيها إضافة الى مقاتلي داعش السوريين، بموجب اتفاق توسطت فيه شخصيات تمثل أبرز العشائر في المحافظة.

وأعلنت الميليشيات الكردية التي تسيطر على قوات سوريا الديموقراطية «قسد» أن 3 آلاف مدني خرجوا مساء أمس الأول، بموجب اتفاق بين مسؤولين محليين ووجهاء العشائر وبين مقاتلين من التنظيم من مدينة الرقة الى مناطق سيطرة الأكراد، ما يعني ان الرقة باتت خالية من المدنيين باستثناء عائلات المقاتلين الأجانب.

وقال المتحدث باسم «قسد» طلال سلو لفرانس برس، «الرقة باتت خالية تماما من المدنيين الذين كان يأخذهم داعش دروعا بشرية».

وأضاف: «لم يعد هناك سوى 250 الى 300 إرهابي أجنبي من الذين رفضوا الاتفاق وقرروا متابعة القتال حتى آخر لحظة. وبقي معهم أفراد من عائلاتهم».

وأكد سلو ان 275 شخصا بين مقاتلين سوريين في صفوف التنظيم وأفراد من عائلاتهم خرجوا من الرقة.

وقال ان المقاتلين السوريين بقوا في مناطق سيطرة قسد حتى صباح أمس، مشيرا الى انه يفترض ان يصدر بيان يتضمن تحديد وجهتهم. غير أن المرصد السوري لحقوق الإنسان وناشطون من الرقة أكدوا أن العديد من عناصر التنظيم خرجوا قبل ذلك بأيام إلى «جهات مجهولة».

غير ان غموضا يلف مصير من تبقى من مقاتلي داعش الأجانب وعائلاتهم، بعد تصريحات متضاربة حول خروج عدد من هؤلاء أيضا.

فقد نفى مجلس الرقة المدني، الذي يضم ممثلين عن أبرز عشائر المحافظة، خروج مقاتلين أجانب في داعش من الرقة، وذلك بعد تصريح لأحد مسؤولي المجلس أكد فيه مغادرة عدد من هؤلاء الأجانب أيضا.

وأكد مجلس الرقة المدني في بيان انه «للتوضيح والدقة نبين ان الدواعش الأجانب ليسوا ضمن اهتمام مجلس الرقة المدني ولجنة العشائر أبدا، فهؤلاء لا يمكن الصفح عنهم».

وأضاف: «ان المستسلمين هم فقط سوريون وعددهم مع عوائلهم 275 شخصا فقط».

إثر ذلك، أطلقت «قسد» بدء «المرحلة الأخيرة» من معركة الرقة.

وقالت المتحدثة باسم حملة «غضب الفرات» جيهان شيخ أحمد لوكالة فرانس برس «نحن الآن في المرحلة الأخيرة من معركة الرقة».

وأعلنت في بيان بدء «معركة عدنان أبوأمجد التي تستهدف إنهاء وجود مرتزقة التنظيم الإرهابي داخل المدينة»، مؤكدة ان هدفها «تطهير كامل المدينة من الإرهابيين الذين رفضوا الاستسلام، ومن بينهم الإرهابيون الأجانب».

وكان التحالف الدولي بقيادة واشنطن، الداعم للأكراد، أكد مرات عدة ان المقاتلين الأجانب ممنوعون من مغادرة الرقة، حيث تفضل الحكومات الغربية القضاء عليهم هناك منعا لعودتهم الى بلادهم وتنفيذ هجمات فيها.

وقال المتحدث باسم التحالف ريان ديلون لفرانس برس: «نحن مصرون على عدم السماح للمقاتلين الأجانب بمغادرة المدينة»، مضيفا: «موقفنا كان ان يبقوا ويقاتلوا او يستسلموا من دون شروط».

وأضاف: «آخر ما نريده هو ان نرى المقاتلين الأجانب يغادرون، ما يتيح لهم العودة الى بلادهم للتسبب بالمزيد من الرعب».

ميدانيا، أكد سلو ان المستشفى الوطني والملعب البلدي في وسط المدينة واللذين يتحصن فيهما مقاتلو التنظيم «باتا خاليين من المدنيين» والاشتباكات مستمرة للسيطرة عليهما.

المخابرات الفرنسية أخّرت إخراج الدواعش من الرقة سعياً وراء مخططات هجمات باريس

عواصم ـ وكالات: أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن «هناك من يريد تأهيل عناصر داعش السوريين لينضموا إلى جهات أخرى».

وقال عبر صفحته على «فيسبوك» ان هناك إشارات استفهام كثيرة يجب أن تطرح في سورية، مؤكدا أن «بعض عناصر التنظيم ذهبوا إلى أحضان النظام أو التحالف الدولي أو قوات سوريا الديموقراطية».

وكشف أن المخابرات الفرنسية هي من أخرت عملية خروج العناصر الأجنبية في تنظيم داعش من مدينة الرقة، لقولها انها «متأكدة من وجود مخطط هجمات باريس في مدينة الرقة». وقال إن المفاوضات لخروج عناصر داعش من الرقة تتم عرقلتها منذ «العاشر من الشهر الجاري، بسبب طلب المخابرات الفرنسية باستسلام العناصر الأجنبية أو قتلهم، ومنعها لخروجهم من المدينة».

وهذا ما أعلنته بالفعل وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي وقالت إن من الضروري «القضاء على أكبر عدد من الدواعش» في الرقة، مشيرة الى انهم اذا ما قتلوا في المعارك «فذلك افضل بكثير».

وقالت الوزيرة الفرنسية في برنامج «لو غران روندي-فو» الذي تبثه قنوات «اوروب 1» و«سي نيوز» و«ليه زيكو»، «نحن نقف الى جانب حلفائنا للتوصل الى القضاء على داعش ونقوم بكل شيء من اجل ذلك».

وأضافت ان «ما نريده، هو الوصول الى نهاية هذه المعركة، وبالتأكيد اذا ما قضى المتطرفون في هذه المعارك، اقول ان ذلك افضل بكثير».

وأكدت الوزيرة الفرنسية «اننا نربح هذه المعركة تدريجيا. وما نستطيع القيام به، هو الاستمرار في هذه المعركة للقضاء على اكبر عدد من الجهاديين، وهذا ما نفعله منذ اشهر. يجب ان نستمر حتى النهاية».

الجيش التركي يوسع انتشاره في إدلب ويطوق الأكراد في عفرين

عواصم ـ وكالات: قال ناشطون سوريون وشهود عيان إن الجيش التركي يوسع انتشاره في شمال غرب سورية بموجب اتفاق خفض التصعيد الذي تم التوصل إليه في العاصمة الكازاخية أستانا، وذلك رغم الدعوات التي اطلقها النظام السوري لخروج القوات التركية «فورا».

وقالت مصادر من المعارضة السورية إن 4 قوافل على الأقل تضم عشرات المركبات المدرعة والمعدات تمركزت في عدة مواقع في إطار المرحلة الأولى من الانتشار المتوقع أن يمتد في عمق مدينة إدلب التي تسيطر عليها المعارضة.

وأكد إبراهيم الإدلبي المستشار العسكري في الجيش السوري الحر المعارض «حوالي 200 جندي متمركزين في مناطق تفصل بين تلك التي تسيطر عليها المجموعات الكردية والمعارضة».

ونقل شهود ان جرافات تركية تعمل على مدار الساعة على تمهيد الأرض لإقامة تحصينات ومواقع مراقبة. وأضافوا ان مركبات مصفحة وقوات إضافية تركية وصلت على امتداد الحدود السورية أمس الأول وتمركزت على الجانب التركي من الحدود. وذكرت وكالة (الأناضول) التركية من جهتها ان القوات التركية واصلت العمل خلال ساعات الليل لتحصين المواقع ونقاط المراقبة على خط إدلب ـ عفرين.

وتمركز القوات التركية قرب قلعة سمعان على جبل الشيخ بركات في المحافظة الغنية بأشجار الزيتون يضعها على مسافة بضعة كيلومترات فقط من الميليشيات الكردية المسماة وحدات حماية الشعب المتمركزة في جنديريس، حيث تسعى تركيا لتشكيل حاجز أمام طموحات الأكراد في توحيد منطقة عفرين المعزولة شمالي إدلب مع بقية المنطقة التي يسيطر عليها الانفصاليون الأكراد في شمال البلاد.

من جهته، أوضح مصطفى سيجري المسؤول في لواء المعتصم التابع للجيش الحر «يمكن القول إن القوات التركية ما زالت في حالة تقدم وتوسع».

وكشفت مصادر من المعارضة على دراية بإجراءات الانتشار التركي ان العملية جاءت بعد تنسيق استمر لأسابيع بين «هيئة تحرير الشام» وضباط مخابرات أتراك لضمان عدم وقوع اشتباكات. وقالت فصائل الجيش السوري الحر إن هدف الحملة هو التوغل في عمق إدلب ومد خطوط إمداد وإقامة مواقع مراقبة وان مقاتلي الحركة سيتراجعون جنوبا في إطار انسحاب تدريجي. والهدف في نهاية الأمر هو إقامة منطقة عازلة تمتد من باب الهوى إلى مدينة جرابلس غربي نهر الفرات وجنوبا حتى مدينة الباب لتوسعة جيب على الحدود الشمالية تسيطر عليه جماعات معارضة مدعومة من تركيا.

ورحب العديد من السكان في بلدات إدلب، التي يسكنها أكثر من مليوني شخص، بوصول القوات التركية.

وقال العقيد عبدالجبار العكيدي «الأتراك يقدمون للجيش السوري الحر الدعم العسكري واللوجستي لتجنيب إدلب ما حصل في دير الزور والرقة عندما كان الثمن غاليا».

أنباء لبنانية

الحريري لحماية الاستقرار بوجه المخاطر المحيطة

ترقب لبناني لارتدادات التصعيد الأميركي ضد إيران

بيروت ـ عمر حبنجر

اللواء أشرف ريفي مستقبلا سفير الإمارات حمد الشامسي والقائم بأعمال السفارة السعودية وليد البخاري في طرابلس (محمود الطويل)

الترقب عنوان المرحلة اللبنانية الراهنة، ترقب ارتدادات التصعيد الأميركي ضد إيران.

بيد أن رئيس الحكومة سعد الحريري، مطمئن الى حسن الخواتيم، وهو أكد من روما على حماية الاستقرار وتحصين الساحة الداخلية بوجه المخاطر الاقليمية. كما أكد على حماية الاستقرار وعلى هذا التوافق القائم،

مقللا، مما قد يقدمه لبنان أو يؤخره في الكباش الحاصل بين الولايات المتحدة وإيران، مشيرا الى أن استقرار لبنان لا دخل له بما يحصل حولنا، مطمئنا الى أن الحكومة لن تنفجر.

وعن موضوع النازحين السوريين، قال الحريري: سنجلس مع الفرقاء الآخرين ونبحث معهم موضوع النازحين.

ومن واشنطن، قال وزير الاقتصاد اللبناني رائد خوري إن النازحين السوريين يمثلون التحدي الأكبر في لبنان.

بدوره، الوزير السابق الياس بوصعب مستشار الرئيس ميشال عون للشؤون الدولية، قال في حديث تلفزيوني إن وزير الخارجية جبران باسيل قدم لرئيس الحكومة سعد الحريري ورقة تتعلق بالنازحين، وقال: لن نقبل بالعودة الطوعية للسوريين الى بلادهم، بل نسعى الى العودة الآمنة.

وذكّر بوصعب بقول للرئيس عون وهو: أنا ضد سورية في لبنان ومع سورية في سورية، وان الطيران السوري قصف عون في 13 أكتوبر 1990، لأنه كان يحارب النفوذ السوري، وليس من المعقول أن يسعى لإعادة النفوذ السوري، قياسا على قول رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع. واستطرد قائلا: لكن بالأمس عينا سفيرا لديهم بقرار من الحكومة التي تشارك فيها القوات اللبنانية، فكيف لا يجوز أن نتحدث إليهم؟

من جهته، رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، أمل من أستراليا أن تفوز «القوات اللبنانية» بكتلة نيابية وازنة، كي تستطيع تحقيق مشروعها ببناء الدولة، وحث المغتربين اللبنانيين على تسجيل أسمائهم في القنصليات اللبنانية للاقتراع في الانتخابات المقبلة. كما دعا الرئيس عون إلى المبادرة من أجل استعادة قرار الدولة. وشدد على عبارة «اوعا خيك» التي أطلقت بعد تفاهم معراب، بين القوات والتيار الحر، وأسف جعجع لاستعمال قضية النازحين السوريين كي يجرّب البعض من خلالها إرجاع النفوذ السوري إلى لبنان، عبر الدعوة إلى التحدث مع الرئيس الأسد، وقال: اذا كان هناك نازحون مع بشار الأسد، فبوسعهم العودة كل يوم، وإذا كانوا ضد بشار الأسد، فلن يرجعوا إليه أيضا، فلماذا الحديث مع بشار الأسد؟

وقال: الذين يعتبرون أنفسهم قاتلوا في سورية من أجل تدعيم نظام الأسد، ليعيّشوا الأموات. إن الأموات لا تعيش.

وختم قائلا ان قرار الحكومة اللبنانية مصادر بشكل مستمر، وعلينا ان نرى كيف نعيد هذا القرار الى الحكومة اللبنانية والدولة اللبنانية، وقال: اما دولة اما لا دولة، وأول مقومات الدولة ان يكون قرار الحرب والسلم بيدها.

بدوره، وزير الخارجية جبران باسيل، قال من رشميا (عالية) لقد آن الأوان للعودة السياسية الى الجبل بموجب قانون الانتخابات الجديد، ولدينا معركة حقيقية، لأن العودة الى الجبل لم تتم بعد.

وأضاف: عندما نحذر من عدم عودة النازحين السوريين فلأننا أصحاب تجربة مع نزوح اللبنانيين الى الخارج والداخل.

مصادر سياسية قريبة من الحكومة، ركزت على ضرورة التمسك بسياسة النأي بالنفس التي حمت لبنان من الوقوع في مطبات إقليمية كثيرة، منذ بدء الحرب السورية، وان القوى السياسية ستكون امام اختبار القدرة على مواجهة انعكاسات صراع المحاور المتأجج، استنادا الى بنود التسوية السياسية المعتمدة، التي يتعين ان تنسحب على الجلسات التشريعية الثلاث المقررة لمناقشة وإقرار الموازنة العامة هذا الاسبوع.

m في غضون ذلك، أعلن القائم بأعمال السفارة السعودية وليد البخاري، استمرار الدعم السعودي للبنان.

وحيا خلال تدشين «جادة الملك سلمان بن عبدالعزيز» في طرابلس، «النخوة والمروءة التي تحلى بها اهل الميناء وطرابلس منذ القدم في الاجمال، ونؤكد لكم من جهتنا ان المملكة العربية السعودية دائما على العهد والوعد للبنان وأهله ومع سلامة أمنه ودوام عزه وتطوره.

وتحدث بالمناسبة نائب طرابلس محمد الصفدي مؤكدا ان المملكة ستبقى السند للبنان.

وبعد الاحتفال زار البخاري، وسفير الامارات العربية حمد الشامسي، الوزير السابق اللواء اشرف ريفي، في منزله بطرابلس.

جعجع من سيدني: على عون استعادة قرار الدولة

حاكم مصرف لبنان: ملتزمون بالعقوبات الأميركية

بيروت: أعلن حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة أن الآليات التي وضعها البنك المركزي للالتزام بالعقوبات الأميركية على حزب الله مستمرة وكافية.

وقال إن هذه الإجراءات لقيت ارتياح المسؤولين الاميركيين الذين التقيناهم في واشنطن.

وأضاف: سنستمر في معالجة قوانين العقوبات الجديدة بالصورة عينها. وشدد على ان هناك تنسيقا مستمرا مع وزارة الخارجية الاميركية، وأن الآليات القائمة كافية لتطبيق العقوبات بالإضافات التي أدخلت عليها.

ولفت سلامة في اتصال مع موقع «عرب اكونوميك» امس الى ان اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين كانت إيجابية، وقد شرح لمسؤولي الصندوق الثوابت التي يعتمدها لجهة الاستقرار في سعر صرف الليرة.

لملمة الوحدة الوطنية

بيروت ـ ناصر زيدان

برغم سياسة تدوير الزوايا التي تعتمدها اغلبية القيادات السياسية اللبنانية، تبقى الوحدة الوطنية محل تهديد نظرا للعوامل المتعددة، والمتشابكة التي تحيط بالساحة اللبنانية، ومنها اعتبارات اقليمية قد تعيد إنتاج توترات كادت ان تطيح بالاستقرار اللبناني خلال السنوات العشر الماضية. ومن نافل القول: ان معظم القوى تبذل جهودا لتحصين الساحة الداخلية، وفقا لاعتباراتها، او تأسيسا على حجمها السياسي والشعبي.

عندما دعا الرئيس نبيه بري لعقد الحوار حول طاولة مستديرة في مجلس النواب عام 2006، كانت البلاد في حالة من الغليان والانشقاق السياسي والشعبي، والوحدة الوطنية في ادنى تماسكها. وقد نجحت الطاولة في خفض منسوب التوتر جراء الصورة التي التقطتها وسائل الاعلام لأقطاب النزاع مجتمعين خلف طاولة واحدة، بينما كان معظم اللبنانيين يعيشون حالة من فقدان الأمل، ويستبعدون إمكانية التلاقي بين اقطاب النزاع على محوري 8 و14 آذار. لعب الرئيس سعد الحريري دورا مفصليا في محطات التوتر الصعبة، خصوصا في تغطيته السياسية لدور الجيش في وأد الفتنة بين سعدنايل وتعلبايا، وفي عرسال، وفي طرابلس وعكار وصيدا. ولا احد يمكن ان ينسى الدور الذي لعبه رئيس اللقاء الديموقراطي وليد جنبلاط في التدخل المباشر والشخصي لإطفاء الحريق الناتج عن التوتر الأمني عندما قتل «الزيادين» في بيروت في 2007، وفي مارس 2009 إبان مقتل لطفي زين الدين في ساحة الشهداء في بيروت.

لا ينكر أحد، ان ما تحقق من إنجازات سياسية وأمنية خلال الفترة الماضية كان بالغ الاهمية، وتم ملء الشغور الرئاسي الذي استمر عامين ونصف العام، كما ان تطور مستوى أداء المؤسسات الامنية، وفي مقدمتها الجيش، كان في غاية الاهمية. ولكن بعض عوامل تهديد الوحدة الوطنية مازالت قائمة، اولا من خلال التباعد بين القوى الاقليمية المؤثرة على الساحة اللبنانية، وما يمكن ان يجر هذا الامر من انعكاسات مؤذية للاستقرار اللبناني، وثانيا من جراء جنوح بعض االقوى السياسية اللبنانية في ممارسة الاستقواء او الكيدية اللذين ينتجان توترا، يمكن ان يؤدي الى خلق حالة من الشلل في مؤسسات الدولة، وبالتالي تهديد الاستقرار الذي تنعم به البلاد. لقاء كليمنصو الأخير الذي عقد في دارة النائب وليد جنبلاط وضمه الى رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة سعد الحريري، يحمل مجموعة من الدلالات المهمة، تتعلق بلملمة الوحدة الوطنية كما قال بري، وهو أبعد ما يكون عن تجديد سياسة الاحلاف العمودية التي عانت منها البلاد في الفترة الماضية. بالمقابل، لا يمكن إخفاء اهمية اللقاء لناحية إعادة بعض التوازن في الحياة السياسية اللبنانية، وبعد مرحلة من الانفلاش، شعر معها البعض بخطة تهميش مدبرة. كما ان اللقاء جاء لملاقاة المنحى الايجابي الذي اتخذته خطوات رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مؤخرا، لاسيما اقتراحه فيما يتعلق بإعادة إقرار قانون الضرائب وتسهيل إصدار قانون الموازنة، وهي خطوات ايجابية، حدت من اندفاعة بعض المتحمسين حول الرئيس، بهدف تحقيق الغلبة.

ولعل المدماك الأهم في سياسة لملمة الوحدة الوطنية، هو الاتفاق بين القادة الثلاثة على عمل كل ما يمكن لتخفيف انعكاس التوتر الاقليمي على الساحة اللبنانية، ولكل من المجتمعين دور يمكن ان يقوم به مع أصدقائه، او حلفائه في هذا المجال.